

(المادة الأولى)

اتفقت الأطراف التالية :

- ١ - المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٣ - جمهورية السودان الديمقراطية .
- ٤ - الجمهورية العربية السورية .
- ٥ - جمهورية الصومال الديمقراطية .
- ٦ - الجمهورية العراقية .
- ٧ - الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستشارات الخارجية .
(ش . م . ك) من دولة الكويت .
- ٨ - جمهورية مصر العربية .
- ٩ - الجمهورية العربية اليمنية .
- ١٠ - جمهورية اليمن الديمقراطية .

على تأسيس شركة مساهمة تسمى " الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية " وفقاً لأحكام هذا العقد .

(المادة الثانية)

يكون المركز الرئيسي للشركة مدينة دمشق في الجمهورية العربية السورية وللشركة كذلك أن تنشئ فروعاً أو وكالات أو مكاتب لها في دولة الأطراف المساهمة أو في خارج هذه الدول .

الفصل الأول - التأسيس والأغراض

(المادة الثالثة)

تقوم الشركة بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع وتسويق ونقل المنتجات الحيوانية والأعلاف .

الفصل الثاني - النظام القانوني

(المادة الرابعة)

تخضع الشركة أساساً لأحكام هذا العقد والنظام الأساسي للشركة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على اتفاق تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قصر :

مادة وحيدة - الموافقة على اتفاق تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ (٦ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

عقد تأسيس

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إذوا كالأهمية استتار الثروات الحيوانية على النحو الذي يساهم في النمو والرخاء الاقتصاديين للدول العربية ؛

واقتراناً بضرورة المشروعات المشتركة كأساس لتحقيق التنمية المشتركة للدول الأعضاء وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم على أسس اقتصادية ومجارية سليمة .

١.٥	الجمهورية العربية السورية
١.١	جمهورية الصومال الديمقراطية
١.٢٠	الجمهورية العراقية
		الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستشارات
١.٢٠	الخارجية (ش. م. ك) من دولة الكويت
١.١٠	جمهورية مصر العربية
١.١	الجمهورية العربية اليمنية
١.١	جمهورية اليمن الديمقراطية

ويبلغ الطرف المساهم (١.٥) من قيمة أهما على قسطين متساويين، الأول خلال شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد، والثاني خلال سنة من هذا التاريخ ويودع المبلغ باسم الشركة تحت التأسيس لدى مصرف سوريا المركزي في مدينة دمشق.

ويحدد مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي الأعضاء طريقة سداد الطرف المؤسس للقدر الباقي من الأسهم التي اكتسب فيها خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التوقيع على هذا العقد.

ولا يجوز التصرف بالمبالغ المودعة باسم الشركة تحت التأسيس إلا بقرار من الجمعية العامة التأسيسية.

(المادة التاسعة)

تقوم الجمعية العمومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمال الشركة بالقدر المطلوب أو إعادة توزيعه بين الأطراف وذلك في حالة موافقة مجلس إدارة الشركة على مساهمة أطراف آخرين في الشركة بمد نظية رأس المال بالكامل.

(المادة العاشرة)

أسهم الشركة اسمية ولا تقبل التحويل أو التنازل عنها إلا بالشروط والإجراءات التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة.

(المادة الحادية عشرة)

مدة الشركة خمس سنوات قابلة للتسديد تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا العقد.

(المادة الخامسة)

تتمتع الشركة بالشخصية الاعتبارية اللازمة لتحقيق أغراضها وتتمارس نشاطها على أسس تجارية.

(المادة السادسة)

للشركة أن تساهم في رأسمال إحدى الشركات القائمة في أية دولة من دول الأطراف المساهمة أو في خارج هذه الدول متى كانت أغراض الشركة القائمة تماثل أو تشابه أو تكامل مع أغراض الشركة.

وللشركة أيضا أن تنشئ وتساهم في تأسيس شركات أخرى في دول الأطراف المساهمة أو في خارج هذه الدول.

كما أن للشركة إصدار السندات اللازمة لتحقيق الأهداف والأغراض التي أسست من أجلها وفقا للأحكام الواردة في النظام الأساسي لهذه الشركة المرفق بهذا العقد.

الفصل الثالث - رأس مال الشركة والاكتتاب ومدتها

(المادة السابعة)

١ - رأسمال هذه الشركة مبلغ خمسون مليون دينار كويتي (الدينار الكويتي = ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب) قابل للتحويل إلى عملات قابلة للتحويل.

٢ - يقسم رأسمال الشركة إلى خمسة آلاف سهم قيمة كل سهم منها عشرة آلاف دينار كويتي.

٣ - تصدر الأسهم قيمتها الاسمية.

(المادة الثامنة)

يكتتب الأطراف في أسهم الشركة عند التوقيع على هذا العقد وفقا لجدول الآتي:

الجهة المكتسبة	العدد
المملكة الأردنية الهاشمية	١.١
دولة الإمارات العربية المتحدة	١.٢٠
جمهورية السودان الديمقراطية	١.٢

الفصل الرابع - أحكام عامة

(المادة الثانية عشرة)

١ - يدير الشركة مجلس إدارة يتكون من عشرة أعضاء على الأكثر يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية ويحدد تناسب مع نسبة مساهمتهم في رأس المال ، ويشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون ممثلاً لنسبة عشرة في المائة على الأقل من رأس المال المصرح به ويجوز لكل مجموعة أسهم تمثل ١٠٪ من رأس المال (مملوكة على أفراد أو غير أفراد) اختيار عضو يمثل هذه الأسهم في مجلس الإدارة .

٢ - يتخبط مجلس الإدارة رئيساً له ونائباً للرئيس من بين أعضائه والمجلس أن يتخبط للرئيس أو أى عضو من أعضائه ما يراه منسباً لاختصاصاته .

٣ - يكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويستثنى من ذلك مجلس الإدارة الأول حيث يكون مدته خمس سنوات من تاريخ تعيينه .

٤ - يباشر مجلس الإدارة السلطات والاختصاصات التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة .

(المادة الثالثة عشرة)

كل نزاع ينشور بين الأطراف المساهمة حول تفسير أو تطبيق هذا العقد يحول بطريق التوفيق والتحكيم حسبما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة .

(المادة الرابعة عشرة)

تعتبر الأحكام التأسيسية الموقفة بقرار المجلس رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٥ جزءاً لا يتجزأ من أحكام هذا العقد .

التوقيع

— السفير نصح البرغوثي ، مندوب المملكة الأردنية الهاشمية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

— السفير عز الدين تيمس ، رئيس مكتب العلاقات السوري بالقاهرة ونائب الممثل الدائم .

— الدكتور ثابت عبد الرحمن السفر ، عضو متفرغ بالمجلس الزراعي الأعلى بالجمهورية العراقية .

— الأستاذ عبد الوهاب التمار ، رئيس مجلس إدارة الشركة الكويكية لتجارة والمقاولات الخارجية .

— الأستاذ علي جمال الدين الناظر ، مدير عام المتطلت وهيئات التمويل السولية والإقليمية بمحافظات التعاون الاقتصادي العربي والدولي بجمهورية مصر العربية .

— الأستاذ علي عبد الرحمن البصر ، وكيل وزارة الاقتصاد بالجمهورية العربية اليمنية .

— الأستاذ علي صالح معوض ، نائب الممثل الدائم بالجمهورية العربية اليمنية الديمقراطية للشعبية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
(دكتور: عبد العال الصكبان)

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٥ ،

قرار :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق تأسيس الشركة المصرية لتنمية الثروة الحيوانية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٥/٢٥

نحرراً في ٢٥ جادى الآخرة ١٣٩٥ (٥ يوليى سنة ١٩٧٥)

اسماعيل فهمي